

تقرير الأمين العام عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)

أولاً - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في الفقرة ٣٠ من قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أن يقدم إلى المجلس خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القرار تقريراً عن عمليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وأن يقدم، كل ثلاثة أشهر بعد ذلك، تقريراً عن الاضطلاع بكافة مسؤوليات البعثة. وهذا التقرير هو الخامس الذي يقدم عملاً بذلك القرار.

٢ - ويعرض هذا التقرير آخر مستجدات الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ آخر تقرير (S/2005/373) المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ويوجز التطورات الرئيسية التي شهدتها العراق، خاصة فيما يتعلق بالانتقال السياسي، بما في ذلك عملية وضع الدستور والتطورات الإقليمية المتعلقة بالعراق.

٣ - واستجابة للرسالة المؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥ (S/2005/509) التي وجهتها إلى رئيس مجلس الأمن، اتخذ المجلس بالإجماع في ١١ آب/أغسطس القرار ١٦١٩ (٢٠٠٥)، الذي مدد فيه ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها اثنا عشر شهراً من تاريخ صدور ذلك القرار، وأعرب عن اعتزامه استعراض ولاية البعثة بعد اثني عشر شهراً، أو قبل ذلك الموعد، إذا ما طلبت حكومة العراق ذلك.

ثانياً - موجز التطورات الرئيسية في العراق

ألف - العملية السياسية

٤ - في أعقاب الانتخابات التي جرت في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، شكل انعقاد الجمعية الوطنية الانتقالية في ١٦ آذار/مارس، وتشكيل الحكومة الانتقالية في ٢٨ نيسان/

أبريل مرحلة جديدة في عملية الانتقال السياسي في العراق التي غطاها تقرير الأخير. وكان وضع دستور دائم، والإعداد لتنظيم استفتاء بشأن الدستور، والتحضير لإجراء انتخابات لاختيار حكومة دائمة عناصر هيمنت على العملية الانتقالية الجارية في العراق خلال الفترة قيد الاستعراض.

٥ - وأدى التأخر في عقد الجمعية الوطنية الانتقالية وتشكيل الحكومة الانتقالية إلى تقليص الوقت المتاح لإنجاز مشروع الدستور في الموعد النهائي المنصوص عليه في قانون إدارة الدولة الانتقالي والمحدد له ١٥ آب/أغسطس. وبعد إنشاء لجنة صياغة الدستور التابعة للجمعية في ١٠ أيار/مايو، ظهرت حاجة إلى توفير مزيد من الوقت حتى تكون اللجنة هيئة أكثر شمولاً تراعي تطلعات كافة الأطياف السياسية العراقية.

٦ - وكانت إحدى المسائل الرئيسية هي كيفية تمثيل الأطياف السياسية التي لم تشارك في الانتخابات المعقودة في كانون الثاني/يناير. وكانت اللجنة في الأصل تتألف من ثمانية وعشرين عضواً من التحالف العراقي المتحد، وخمسة عشر عضواً من التحالف الكردستاني، وثمانية أعضاء يمثلون القائمة العراقية، فضلاً عن أربعة أعضاء يمثلون التركمان والآشوريين والمسيحيين واليزيديين. وضمت اللجنة عضوين فقط من العرب السنة. وأدى الخلاف المستحکم بشأن عدم تمثيل العرب السنة تمثيلاً مناسباً في لجنة صياغة الدستور إلى إجراء مفاوضات مهمة بشأن طرائق وأساليب تحديد تمثيل ذي مصداقية للعرب السنة. وبفضل مساعي التسهيل السياسي التي بذلها ممثلي الخاص، بمساعدة مكتب البعثة للدعم الدستوري، واقتراح ذلك بجهود لجنة صياغة الدستور والزعماء السياسيين العراقيين الرئيسيين، تم ضم خمسة عشر سنياً وعشرة مستشارين إلى العملية من خلال تشكيل لجنة لصياغة الدستور، وضمت أعضاء من لجنة الصياغة التابعة للجمعية الوطنية الانتقالية وممثلي العرب السنة الذين تمت إضافتهم. وعقدت الجلسة الأولى للجنة في ٥ تموز/يوليه. والتحق الأعضاء الجدد باللجان الفرعية الست التي شرعت فعلاً في العمل في فصول نص الدستور، التي تناولت المبادئ الأساسية، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهيكل الحكومة، والنظام الفيدرالي، والحماية الدستورية، والأحكام الختامية.

٧ - ويؤثر الوضع الأمني بالعراق حتماً في عملية وضع الدستور. وفي جملة حوادث أخرى، تعرض ممثلو مؤتمر أهل السنة مراراً للتهديد بسبب مشاركتهم في الأعمال المتعلقة بالدستور. وفي ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥، اغتيل مجمل الشيخ عيسى، وهو أحد ممثلي العرب السنة في اللجنة، والسيد ضامن الجبوري، وهو مستشار في اللجنة، وسائقهما في بغداد. وكرد فعل على هذا الاغتيال، أوقف ممثلو مؤتمر أهل السنة مؤقّتا مشاركتهم واضعين

مجموعة من المطالب لعودتهم، منها التحقيق في الحادث وأن تمنح لهم نفس ترتيبات الحماية التي يحظى بها أعضاء اللجنة الآخرون. وبفضل جهود الحكومة الانتقالية والجمعية، ومساعدة ممثلي المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، عاد ممثلو مؤتمر أهل السنة إلى اللجنة في ٢٥ تموز/يوليه.

٨ - وفي ١ آب/أغسطس، قررت لجنة صياغة الدستور ألا تطلب تمديد مهلة إكمال المشروع وأن تسعى إلى إنجازها بحلول ١٥ آب/أغسطس. وتواصلت مناقشات ومفاوضات مكثفة داخل اللجنة وخارجها. وعقد الرئيس جلال الطالباني، في ٧ آب/أغسطس، مؤتمراً للقيادة جمع فيه الزعماء السياسيين العراقيين للتوصل إلى اتفاق سياسي بشأن كافة المسائل الرئيسية العالقة. وظل ممثلي الخاص على اتصال وثيق بالمشاركين في المؤتمر من خلال إجراء مشاورات مكثفة منتظمة وعرض مواقف حلول وسط معدة من قبل مكتب البعثة للدعم الدستوري لكي تنظر فيها الأطراف.

٩ - وفي ١٥ آب/أغسطس، اعتمدت الجمعية الوطنية الانتقالية بالإجماع قراراً يعدل القانون الإداري الانتقالي للسماح بمهلة قدرها سبعة أيام أخرى للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة. وإثر مفاوضات أخرى أعلن رئيس الجمعية الوطنية الانتقالية، في ٢٢ آب/أغسطس، أنه تلقى نص مشروع للدستور، لكنه أعلن أن النص لم يكتمل بعد. وأرجأ المناقشة بشأن الانتهاء من الوثيقة ثلاثة أيام أخرى لإتاحة مزيد من الوقت للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المعلقة. وأعلنت مهلة ثلاثة أيام ثانية في ٢٥ آب/أغسطس. وفي ٢٨ آب/أغسطس، قدم مشروع الدستور مجدداً إلى لجنة صياغة الدستور التابعة للجمعية الوطنية الانتقالية لوضعه في صيغته النهائية. وفي اليوم ذاته، قُدم نص المشروع إلى الجمعية الوطنية الانتقالية حيث تمت تلاوته دون تصويت. إلا أنه في وقت كتابة هذا التقرير ظلت إمكانية التوصل إلى اتفاق صعبة المنال بشأن قضايا عدة، وقد واصل الأطراف مفاوضاتهم.

باء - التطورات الدولية والإقليمية

١٠ - استضاف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية "المؤتمر الدولي بشأن العراق" في ٢٢ حزيران/يونيه ببروكسل، بناء على طلب الحكومة الانتقالية العراقية. وحضر المؤتمر أكثر من ٨٠ بلداً ومنظمة، منها الأمم المتحدة. وكان المؤتمر أحدث مبادرة في سلسلة المبادرات الدولية بشأن العراق، التي شملت مبادرة البلدان المجاورة، والاجتماع الوزاري الدولي بشأن العراق الذي استضافته مصر في شرم الشيخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وأشرف على العملية التحضيرية فريق توجيهي يتألف من الاتحاد الأوروبي

والولايات المتحدة الأمريكية والعراق وجمهورية مصر العربية واليابان والاتحاد الروسي والأمم المتحدة.

١١ - وركز الاجتماع على إقامة شراكة دولية مجددة مع العراق استنادا إلى نهج شامل، وعلى دعم عملية الانتقال السياسي في العراق، وتشجيع الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار والمساعدة على بسط سيادة القانون واستتباب النظام العام في البلاد. وعرضت الحكومة الانتقالية العراقية، بقيادة رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري، رؤيتها واستراتيجيتها في هذه المجالات مشددة على الأنشطة ذات الأولوية. وقرر المشاركون دعم الحكومة الانتقالية في العراق وفقا للقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

١٢ - وقد حضرت المؤتمر برفقة أشرف قاضي، ممثلي الخاص للعراق و ستافان ميستورا، نائب ممثلي الخاص لإعادة الإعمار والتنمية والشؤون الإنسانية في العراق. وفي ملاحظاتي للمؤتمر، كررت تأكيد تصميم الأمم المتحدة على الاستجابة لتطلعات الشعب العراقي ومصاحبه في رحلته التاريخية على طريق الانتقال. وأعربت أيضا عن أمني في أن تترجم الشراكة الجديدة التي ولدت في المؤتمر إلى توافق أوسع وأعمق في الآراء في مجلس الأمن دعما للجهود الرامية إلى تنفيذ القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

١٣ - واستضافت تركيا في اسطنبول يومي ١٨ و ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥، الاجتماع الثاني لوزراء داخلية البلدان المجاورة للعراق. وحضر الاجتماع كل من الأردن وجمهورية إيران الإسلامية والبحرين والجمهورية العربية السورية والعراق وجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية. وحضر الاجتماع مايكل فون دير شولنبرغ نائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية في العراق. وشدد البيان الختامي على ضرورة زيادة التعاون بشأن الأمن على الحدود، ومنع الإرهاب، وملاحقة النظام السابق في العراق.

ثالثا - المستجدات في أنشطة البعثة

ألف - الأنشطة السياسية التي اضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام

١٤ - واصل ممثلي الخاص الترويج لعملية سياسية شاملة تشجع مشاركة كافة الأطراف السياسية. والتقى بأكثر عدد ممكن من الممثلين العراقيين داخل الحكومة وخارجها لحشد التأييد للعملية السياسية وتوسيع نطاق المشاركة فيها. وما فتئت المناقشات المنتظمة التي يجريها مع الزعماء الرئيسيين تشجع على الحوار الصريح وعلى التعاون في حل المشاكل، وتساعد في التوصل إلى توافق في الآراء. وما زالت هذه الدبلوماسية الهادئة أساسية في جهود

الأمم المتحدة لتعزيز الحوار الوطني والمصالحة الوطنية بين مختلف الأطياف العراقية باعتبار ذلك الأولوية الأولى في ولاية البعثة.

١٥ - وشجع ممثلي الخاص الحوار بشأن المسائل الرئيسية في عملية صياغة الدستور، وعمل على إتاحة الفرص لمختلف المجموعات لتبادل آرائها. وتشجيعا منه لإحراز تقدم في الجوانب المختلف عليها في الدستور، اجتمع بأعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالنظام الفيدرالي التابعة للجنة الدستورية وأعضاء مجموعة ممثلي العرب السنة الذين التحقوا في الآونة الأخيرة باللجنة. وعلاوة على ذلك، عقد اجتماعات منتظمة مع لجنة غير رسمية للأكراد من كردستان أنشئت لكي تعمل مع لجنة السبعة التابعة للتحالف العراقي الموحد من أجل إيجاد حلول للمسائل المتنازع عليها.

١٦ - وعقد ممثلي الخاص أيضا اجتماعات منتظمة مع الرئيس ونائبه، ورئيس الوزراء ونوابه، ورئيس الجمعية الوطنية الانتقالية ونوابه، ووزراء الخارجية والمالية والتخطيط والتنمية والداخلية والعدل والدفاع. وركزت محادثاته على العمليات السياسية، والتطورات المتصلة بحقوق الإنسان والحكم السليم وسيادة القانون وإعادة الإعمار والتنمية. وعقد أيضا اجتماعات مع ممثلي حكومات الأقاليم والقيادات الأطياف غير الممثلة مباشرة في الجمعية الوطنية ومنها المنظمات النسائية. وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، اجتمع ممثلي الخاص أيضا بأية الله العظمى على السيستاني في النجف. وفي الزيارة ذاتها اجتمع بمقتدى الصدر. وأكد كل من السيد السيستاني والسيد الصدر على أهمية كفالة تواصل دور الأمم المتحدة في المساعدة في عملية الحوار والمصالحة الوطنية. كما أبقى على اتصالات وثيقة مع طائفة واسعة من ممثلي الدول الأعضاء والوفود الرسمية الأخرى داخل العراق وخارجه.

١٧ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، انتخبت الجمعية الوطنية الكردستانية في دورتها الافتتاحية مسعود البرزاني رئيسا لحكومة إقليم كردستان لمدة أربع سنوات. وحضر ممثلي الخاص افتتاح البرلمان الكردي، وأدلى بكلمة باسم الأمم المتحدة أمام الهيئة المنتخبة حديثا.

١٨ - وفي جميع مناقشاته واجتماعاته، أكد ممثلي الخاص أهمية دمج مساهمات أكبر عدد ممكن من العراقيين لاستعادة السلام والاستقرار الدائمين. وشجع على بلورة عملية انتقال إلى حكومة دائمة في العراق ينفرد العراق بقيادتها وملكيته.

باء - أنشطة الدعم الدستوري

١٩ - وفقا للقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) وبناء على دعوة رئيس الجمعية الوطنية الانتقالية، بذل ممثلي الخاص والبعثة جهودا لتشجيع الحوار وبناء توافق في الآراء بشأن صياغة دستور وطني.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية، أجرى ممثلي الخاص ومكتب البعثة للدعم الدستوري مشاورات موسعة مع القيادة السياسية ولجنة صياغة الدستور وأعضاء المجتمع المدني العراقي لتشجيع عملية وضع الدستور بحيث تكون شاملة وتشاركية وشفافة وتستجيب للمطالب الرئيسية لكل الأطياف العراقية.

٢٠ - واضطلعت البعثة بولايتها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومفوضية حقوق الإنسان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وحصلت على تمويلها الأساسي (نحو ٢٤,٥ مليون دولار) من عدد من المصادر الدولية، منها الاتحاد الأوروبي والدانمرك وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، التي تعمل من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستثماري. وقامت البعثة، بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الدولية لوضع الدستور في العراق الذي نسقت من خلاله أنشطتها مع عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية. واضطلعت بأعمال المساعدة في الميدان طائفة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العراقية. وقدمت البعثة الدعم لعملية وضع الدستور في العراق في خمسة مجالات منفصلة يرد بيانها أدناه:

٢١ - جهود التيسير والمساعدى الحميدة لممثلي الخاص والبعثة: شكل ضمان مشاركة كل الأطياف الرئيسية في العملية الدستورية تحدياً رئيسياً. وسعى ممثلي الخاص وفريقه الدستوري، من خلال إجراء اتصالات مكثفة داخل العراق وخارجه، إلى تشجيع عملية شاملة وتشاركية وشفافة.

٢٢ - توفير التوعية والدعم الإعلامي: ساعد مكتب الدعم الدستوري في إنشاء الهيكل الأساسي لوحدة التوعية التابعة للجنة صياغة الدستور، وفي وضع استراتيجيات التوعية وخطط العمل المتعلقة بالحملات؛ وتوفير قاعدة بيانات يشارك فيها الجمهور، وتوفير الأموال اللازمة لرواتب الموظفين واستئجار مكاتب لوحدة التحليل، واختيار ٥١ صحيفة والتعاقد معها، و ١٨ إذاعة و ٢٠ محطة تليفزيون، ومصمم رسومات حاسوبية للإنتاج التلفزيوني. وقدمت الوحدة تقارير منتظمة للجنة صياغة الدستور لتنظر فيها.

٢٣ - تقديم الخبرة والمشورة الدوليتين: أفادت لجنة صياغة الدستور من مشورة خبرات متخصصة تتعلق بمختلف القضايا الدستورية. وطلبت اللجنة من البعثة مساعدتها في صوغ الجوانب الموضوعية من الدستور وذلك من خلال تقديم التحليلات والتعليق على المشاريع المقدمة، وورقات الاختيارات، وأفضل الممارسات. ولدى بدء جلسات اللجنة أعد مكتب الدعم الدستوري للأعضاء مجموعة إرشادية بشأن وضع الدستور المقارن، ونظم مشاورات مع خبراء دستوريين دوليين. وأتاحت الحلقات الدراسية المنتظمة والمشاورات ضمن

مجموعات صغيرة مع أعضاء اللجنة التعرف بشكل مفيد إلى أفضل الممارسات المتبعة المتعلقة بالدراسات في سائر أنحاء العالم. ووُزِعَ على أعضاء اللجنة ملف بالعربية عن العمليات والخبرات المتعلقة بوضع الدساتير.

٢٤ - **الدعم المؤسسي:** جرى تضمين الخطة التشغيلية للبعثة عدة أنواع عدة من الدعم المادي والدعم غير المادي للعملية الدستورية. وبالإستفادة من عرض لإجراء تقييم أولي لاحتياجات اللجنة الدستورية للقيام بعملها، قُدمت للجنة مساعدة مباشرة وغير مباشرة لبناء قدراتها.

٢٥ - **تنسيق جهود المانحين:** شُرع في بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في تنسيق الجهود الدولية فيما بين المنظمات المهتمة والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية. وابتغاءً للشفافية، دعيت أمانة الجمعية الوطنية الانتقالية إلى حضور الاجتماعات. واستمر انعقاد الجلسات بانتظام وأصبحت مع الوقت أكثر اهتماماً بالنواحي التشغيلية فُقسمت إلى لجان تنسيق أصغر حجماً معنية بالتوعية وتبادل المعارف.

٢٦ - وفي إطار وحدة التوعية العامة للجنة صياغة الدستور، التابعة للجمعية الوطنية الانتقالية، وبدعم من مكتب البعثة للدعم الدستوري وجهات فاعلة دولية أخرى، استهلكت حملة دعم لوسائل الإعلام والمجتمع المدني في العراق للتشجيع على كفالة أكبر قدر من الوعي والمشاركة في جميع قطاعات المجتمع العراقي. ونظمت حملة إعلامية مكثفة عبر التلفزيون والإذاعة والصحف. ووزعت اللجنة الدستورية في جميع أنحاء البلد أكثر من ١ ٢٥٠ ٠٠٠ بطاقة لتقديم الآراء و ٦٠٠ ٠٠٠ استبيان وعدة مئات من الصناديق لوضعها فيها. وتلقت اللجنة نحو ٤٥٠ ٠٠٠ بطاقة عن طريق الصناديق وعمليات التجميع التي أجريت في المساجد والبريد الإلكتروني، وكذلك عن طريق الاستبيانات التي اضطلعت بها منظمات مستقلة من المجتمع المدني العراقي بدعم من مجتمع المانحين الدوليين. كما نظمت اللجنة ومنظمات غير حكومية عراقية مستقلة أكثر من ٣ ٠٠٠ حلقة عمل، بدعم من مجتمع المانحين الدوليين.

٢٧ - وخلال المرحلة المقبلة من العملية الدستورية، سيقدم مكتب الدعم الدستوري المساعدة في جهود تثقيف الجمهور بما يكفل تمكين العراقيين من الاختيار الواعي في الاستفتاء القادم على الدستور. وتخطط البعثة لإسداء مشورة تقنية وبناء القدرات لتفعيل المؤسسات المنشأة بموجب الدستور.

جيم - الأنشطة المتعلقة بالمساعدة الانتخابية

٢٨ - في أعقاب كتابة الدستور العراقي، يشكل تنظيم وإجراء الاستفتاء على الدستور المقرر أن يجري في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ والانتخابات العامة المقرر إجراؤها في

موعد لا يتجاوز ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ محطتين هامتين في العملية الانتقالية السياسية بالعراق. ويواصل فريق الانتخابات التابع للبعثة، تحت إدارة دافيد أفري، كبير موظفي شؤون الانتخابات المعين حديثاً، إسداء المشورة وتقديم الدعم للجنة الانتخابية المستقلة للعراق وكذلك للحكومة الانتقالية والجمعية الوطنية الانتقالية بشأن عملية إجراء الانتخابات.

٢٩ - ويطلب من اللجنة الانتخابية، قامت شعبة المساعدة الانتخابية بالأمانة العامة بإيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات إلى العراق خلال الفترة من ٥ إلى ٢٥ حزيران/يونيه لاستعراض كامل جوانب القضايا المتعلقة بتنظيم الانتخابات. وقدمت البعثة ما توصلت إليه من استنتاجات إلى حلقة عمل نظمها شعبة المساعدة الانتخابية عقدت في الأردن في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه حضرها أيضاً أعضاء اللجنة الانتخابية ومدير الشعبة وكبار الخبراء. وشكلت الاستنتاجات التي توصلت إليها بعثة تقييم الاحتياجات إضافة إلى اجتماع الأردن أساس وثيقة "المسار الحرج" الذي يحدد المهام والمهل القصوى والموارد المطلوبة التي تسمح للأمم المتحدة بتقديم المساعدة إلى اللجنة الانتخابية من أجل الاضطلاع بولايتها. أما المهام الرئيسية التي اعتُبر أنها تستلزم الحصول على مساعدة الأمم المتحدة فهي: (أ) استكمال سجل الناخبين؛ (ب) إنشاء الإطار القانوني والتنظيمي للانتخابات؛ (ج) تصميم وتنفيذ حملات إعلامية فعالة؛ (د) تحسين قدرات اللجنة الانتخابية؛ (هـ) الترخيص للكيانات السياسية والمرشحين؛ (و) تحسين قدرات المكاتب الانتخابية في المحافظات؛ (ز) تقديم المساعدة في عمليات الاقتراع والفرز وتوزيع المقاعد؛ (ح) تنسيق تقديم المساعدة الدولية. ويقوم ممثلي الخاص والمكتب الانتخابي التابع للبعثة منذ ذلك الوقت بالعمل بشكل وثيق مع اللجنة الانتخابية من أجل تحقيق كل من هذه المهام.

٣٠ - ومنذ صدور تقرير الأخير، شمل الدعم الانتخابي المقدم من الأمم المتحدة ثلاث مهام رئيسية هي: (أ) إجراء مشاورات مع الجمعية الوطنية الانتقالية واللجنة الانتخابية المستقلة للعراق بهدف الترويج لاتفاق على النظام الانتخابي والمساعدة في إنشاء إطار قانوني وتنظيمي للانتخابات؛ (ب) تقديم المساعدة التقنية لتعزيز القدرات المركزية والمحلية للجنة الانتخابية، بما في ذلك قدرات الموظفين والقدرات المؤسسية واللوجستية والتشغيلية والتقنية والإدارية؛ (ج) مواصلة الاضطلاع بدور الأمم المتحدة الطليعي في تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية.

٣١ - وشرعت الجمعية الوطنية الانتقالية واللجنة الانتخابية المستقلة في عملية الاستفتاء الدستوري المزمع إجراؤها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢٥ تموز/يوليه، اعتمدت

الجمعية قانون الاستفتاء الذي وقع عليه الرئيس. وكانت كلمة "ناخبين" ماثرا للكثير من الجدل، إذ أن دلالتها قد تحيل إلى الأشخاص الذين يدلون بأصواتهم أو إلى الناخبين المسجلين. ونظرا لأهمية تفسير دلالة هذه الكلمة، اتخذ قرار سياسي من حيث المبدأ في ٧ أيلول/سبتمبر يقضي بأن تتخذ الجمعية الوطنية الانتقالية قرارا يوضح المسألة.

٣٢ - وفي ٨ آب/أغسطس طلبت الجمعية الوطنية الانتقالية من الأمم المتحدة المساعدة في صوغ قانون انتخابي جديد. وعقد ممثلي الخاص والفريق القانوني التابع للمكتب الانتخابي بالبعثة عدة اجتماعات مع أعضاء اللجنة القانونية التابعة للجمعية، ومع زعماء الكيانات السياسية وذلك في إطار جهد للترويج لاتفاق على النظام الانتخابي والقانون الانتخابي. وحدد ممثلي الخاص والخبراء الانتخابيون الوطنيون الخطوط العريضة للآثار التقنية والتشغيلية والمالية المترتبة على مختلف النظم الانتخابية، وسهلوا التوصل إلى اتفاق بين المجموعات البرلمانية الرئيسية بشأن مشروع قانون انتخابي.

٣٣ - وقدم المكتب الانتخابي التابع للبعثة المساعدة إلى اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق في صوغ الإجراءات والأنظمة المطلوبة واستكمال التحضيرات اللوجستية والتشغيلية والأمنية للاستفتاء والانتخابات. واستمرت عملية تحديث سجل الناخبين من ٣-٣١ آب/أغسطس. ومددت العملية في محافظة الأنبار حتى ٧ أيلول/سبتمبر. وبحلول ٢١ آب/أغسطس، كان ٩٧ في المائة من مراكز تسجيل الناخبين المقررة قد فتح أبوابه. وفي ختام تحديث عملية تسجيل الناخبين في ١٧ محافظة من المحافظات الثماني عشرة، سجل ما مجموعه تقريبا ٩٠٨ ٠٠٠ حالة إضافة وتعديل وحذف. وفضلا عن ذلك، شُرع في حملة إعلام وتوعية واسعة في أواخر تموز/يوليه. وأنشأت اللجنة الانتخابية مراكز مراجعة لتلقي أسئلة المواطنين بشأن عملية تحديث سجل الناخبين. ويمكن للمواطنين أيضا التحقق من إدراج أسمائهم في سجلات الناخبين. وفي ٢١ آب/أغسطس، تلقت اللجنة الانتخابية ما يزيد على ٧٠ ٠٠٠ مراجعة.

٣٤ - وانتهت معظم مكاتب المحافظات التابعة للجنة الانتخابية من تحديد مراكز الاقتراع البالغ عددها ٤١ ٤٣١ المقررة لإجراء الاستفتاء المزمع إجراؤه في تشرين الأول/أكتوبر. ومن المقرر إنجاز طباعة نحو ٢٠ مليون ورقة اقتراع للاستفتاء فضلا عن استكمال سجل الناخبين بنهاية أيلول/سبتمبر. وبدعم من المكتب الانتخابي التابع للبعثة تقوم اللجنة الانتخابية حاليا، بالتعاون مع قوات الأمن العراقية والقوة المتعددة الجنسيات، بتنسيق وضع خطة أمنية لتوزيع المواد الانتخابية ليوم الاستفتاء. وبالإضافة إلى ذلك بدأ تسجيل المراقبين.

كما يجرى تنظيم دورات تدريبية للمسؤولين عن الانتخابات، وسيشمل ذلك تدريجياً حوالي ١٥٠.٠٠٠ مسؤول انتخاب عراقي.

٣٥ - وتمثل هذه الأحداث الانتخابية، مقترنة بتغيرات رئيسية في النظام الانتخابي الذي استخدم في انتخابات كانون الثاني/يناير - أي التمثيل النسبي على أساس اقتراع وطني واحد - تحدياً كبيراً لإجراء انتخابات كانون الأول/ديسمبر في وقتها المحدد وبالنوعية المبتغاة.

٣٦ - ويظل الدعم المالي الدولي المقدم من خلال المجموعة الانتخابية لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق عاملاً حاسماً في القيام بالأنشطة الانتخابية المقررة في موعدها المحدد وبشكل ناجح. وكما أبرز اجتماع المانحين الذي عقد حديثاً في تموز/يوليه في الأردن، ثمة حاجة عاجلة لتوفير مبلغ ١٠٧ ملايين دولار أمريكي من التمويل الدولي للاستفتاء والانتخابات.

دال - إعادة الإعمار والتنمية والمساعدة الإنسانية

٣٧ - واصلت البعثة، وفقاً للفقرة ٧ (ب) من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، تقديم الدعم لجهود الحكومة العراقية في مجالات إعادة الإعمار والتنمية والمساعدة الإنسانية. وقد يسر إنشاء الحكومة الانتقالية الاتصالات والتنسيق في العراق وحدد وسائل اتصال واضحة. ورغم القيود الأمنية التي تحد من القيام بالأنشطة داخل العراق، اضطلعت البعثة وبرامج الأمم المتحدة وصناديقها بالأنشطة الأساسية التالية: (أ) تعزيز قدرات الوزارات المحلية على تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المحليين؛ (ب) تنسيق إيصال السلع والخدمات الإنسانية؛ (ج) المساعدة في إصلاح الخدمات العامة والبنية التحتية؛ (د) مواصلة الاضطلاع بدور طليعي في تنسيق أنشطة المانحين.

٣٨ - وعملت البعثة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة من داخل العراق وخارجه وبتعاون وثيق مع الوزارات الحكومية الرئيسية، على تنسيق وتقديم المساعدة من خلال نموذج المجموعات. وقام الفريق القطري بعملية تم من خلالها تنقيح وثيقة استراتيجية الأمم المتحدة، ابتغاء تبسيط أنشطة الأمم المتحدة وضمان استمرار أهميتها لتحقيق الأولويات العراقية. وتمكن الفريق القطري بفضل هذه العملية من تنقيح هيكلته التشغيلية، الأمر الذي أفضى إلى تخفيض عدد المجموعات من إحدى عشرة مجموعة إلى سبع مجموعات.

٣٩ - وفي الاجتماع الرابع للمانحين مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق الذي عُقد يومي ١٨ و ١٩ تموز/يوليه في الأردن، بمنطقة البحر الميت، جرى الإقرار مرة أخرى بالجهود التي بذلتها البعثة وأعرب عن تأييد قوي لها. وشكل هذا الاجتماع الذي رأسته حكومة كندا

واستضافته حكومة الأردن فرصة للحكومة الانتقالية بالعراق لتعرض استراتيجيتها الإنمائية الوطنية (٢٠٠٥-٢٠٠٧). ويجسد هذا الاقتراح رؤية الحكومة العراقية وأولوياتها الاستراتيجية في إعادة الإعمار والتنمية بهدف ترسيخ أسس النمو الاقتصادي وإحياء القطاع الخاص وتحسين نوعية الحياة وتعزيز الحكم السليم وتحسين الأمن. واستعرض الاجتماع التقدم المحرز والدروس المستفادة من أنشطة إعادة الإعمار الثنائية والمتعددة الأطراف في العراق، على حد سواء.

٤٠ - وقدمت البعثة الدعم لإنشاء آلية تنسيق جديدة لجهود المانحين، ترأسها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مانحة بذلك القيادة العراقية وزنا أكبر في عملية إعادة البناء ومعززة الشراكة بين جميع أصحاب المصلحة. وبغية مواصلة تعزيز التعاون، عقدت البعثة سلسلة من الاجتماعات مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة المهجرين والمهاجرين، ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ووزارة المساعدات الإنسانية والتعاون بحكومة إقليم كردستان وممثلين آخرين عن حكومة العراق.

٤١ - وكان للعمليات العسكرية المتلاحقة تأثير كبير على الحالة الإنسانية في العراق. ففي محافظة الأنبار في الغرب مثلاً حصلت عمليات تشريد جديدة للسكان المحليين بالقرب من القائم، ومؤخراً بالقرب من كربلاء وحديثة وهيت. واستجابة لذلك، استخدمت وكالات الأمم المتحدة مخزونات الإغاثة المشتركة بين الوكالات وهبات حالات الطوارئ المقدمة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والبعثة للقيام بتوزيع فوري ومركز للمياه والأصناف الغذائية وغير الغذائية على أكثر من ١٣ ٣٠٠ من الأسر المتضررة جراء الصراع في نحو ٤٥ منطقة في كامل أنحاء المحافظة. وشهدت منطقتا هيت وحديثة اللتان وفد إليهما مشردون داخلياً خلال أزمة الفلوجة السابقة، تدفقاً جديداً من المشردين من منطقة القائم بسبب تجدد القتال. ويقدر عدد العائلات التي شردت خلال هذه الفترة بثلاثمائة عائلة.

٤٢ - وواصل الفريق العامل المعني بحالات الطوارئ رصد الحالة في العراق. وفي الوقت الذي تحركت فيه المعونة الإنسانية باتجاه القائم دون عوائق نسبية، تأخرت القوافل بسبب الحواجز على الطرق ونقاط التفتيش. والعمل جارٍ لتعيين مسؤول اتصال مدني/عسكري لمعالجة هذه القضايا. وعلم الفريق العامل أيضاً بمواجهة المشردين داخلياً صعوبة كبيرة في الحصول على الحصص الغذائية من نظام التوزيع العمومي بالعراق. ويعود ذلك إلى ترحيلهم وعدم قدرة نظام التوزيع على الاستجابة لاحتياجات السكان المستفيدين المترحلين. وفضلاً عن ذلك، أدى غياب الأمن لنقل الحصص إلى حدوث مزيد من فترات التأخير في توصيلها

إلى المستفيدين. وتعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الهيئة الحكومية المعنية لإيجاد حل لهذه المشكلة.

٤٣ - وبناء على طلب من الحكومة، تشرع الأمم المتحدة في اتخاذ الخطوات المفصية إلى إجراء تعداد وطني للسكان. وسيقدم الفريق القطري التابع للأمم المتحدة الدعم في تخطيط وتنفيذ هذا الحدث الهام عن طريق توفير الدعم التقني كالتصوير بواسطة السواتل المستخدمة لنظام المعلومات الجغرافية والخبرة في رسم الخرائط، وتوفير التمويل للهيئة المركزية العراقية للتعدادات وتكنولوجيا المعلومات بوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التي ستجري التعداد.

هاء - مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق

٤٤ - بلغ مجموع التبرعات المقدمة لصندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للاستثماري للعراق التابع لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ ما مقداره ٦٦٨ مليون دولار. كما أُقر ما مجموعه ٥٩ مشروعا تبلغ قيمتها ٥٨٨ مليون دولار بنهاية تموز/يوليه للتمويل من صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للاستثماري للعراق. وفي الوقت نفسه صُرفت مبالغ إجمالية قدرها ٤٢٢ مليون دولار لعقود تم إبرامها. (أُقرت نسبة ٧٢ في المائة من تمويلها) ومبالغ قدرها ٢٤٦ مليون دولار (أُقرت نسبة ٤٢ في المائة من تمويلها). ويمثل ذلك ارتفاعا كبيرا في مستويات التنفيذ منذ نهاية آذار/مارس عندما بلغت الأرقام المناظرة ٢٨١ مليون دولار (شكلت نسبة ٥٤ في المائة من التمويل آنئذ) و ١٥٣ مليون دولار (نسبة ٣٠ في المائة). وفي اجتماع المانحين الرابع بمنطقة البحر الميت، في الأردن، أعلن المانحون اعتزامهم تقديم تمويل إضافي للصندوق الاستثماري للعراق دعما للعملية السياسية وتوسيعا لنطاق أنشطة إعادة الإعمار وإعادة التأهيل. وتم إيداع مساهمة جديدة رئيسية ممنوحة من المفوضية الأوروبية، قيمتها ١١٥ مليون دولار، في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥، ويتوقع الحصول على إيداعات مهمة من مانحين آخرين في المستقبل القريب.

٤٥ - وأقرت لجنة المانحين التقرير الرسمي نصف السنوي الأول لمانحي صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستثماري للعراق والموجز المستكمل حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وأفيد بأن عملية تقديم الخدمات المقرونة بتنمية القدرات ووضع السياسات اتسمت بالقوة، وتحديدًا فيما يتعلق بـ ٢٧ مشروعا لتقديم الخدمات الأساسية تشمل التعليم والصحة والمياه والمرافق الصحية والكهرباء والسكن. وأفيد أيضا أن فريق الأمم المتحدة القطري صادف عددا من العوائق في ما يتعلق بالتنفيذ كانهيار الأمن والبطء في اتخاذ القرارات بالعراق وندرة البيانات التي يُركن إليها وظروف التعاقد المحلية غير المثالية بما يؤدي إلى زيادات كبيرة في التكاليف.

٤٦ - وكجزء من حملة إعلامية، أنشأت البعثة مجموعة مواد إعلامية لجميع المشاركين في مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، تُبرز الخطوط العريضة للبرامج الرئيسية التي يضطلع بها الفريق القطري في المجالات الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بإعادة الإعمار في العراق. وجرى توفير هذه المجموعة الإعلامية أيضا لأعضاء مجلس الأمن خلال جلسة غير رسمية عُقدت في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

٤٧ - وقد استفيد عدد من الدروس من عمليات الصندوق الاستثماري للعراق. وكان النهج الذي انتهجه الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين والمتعدد الوكالات فعالا في تمكين المانحين من تمويل المشاريع من خلال قناة واحدة، مما أدى إلى خفض تكاليف المعاملات التي يتكبدها كل من العراق والمانحون ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وتلافي الازدواجية. ويكتسي تزايد ملكية العراق للمشاريع والشفافية والمساءلة والاعتماد على أقصى قدر ممكن من الشركاء المنفذين الوطنيين والمحليين أهمية قصوى. ووافقت لجنة المانحين مبدئيا على إجراء تقييم مشترك بين المانحين للأثر المترتب على مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، يستفيد من الدروس المستخلصة ومن عملية الاستعراض المستقلة، ومن التقييم الداخلي الذي أجراه البنك الدولي. كما نقحت اللجنة اختصاصات المرفق لتُظهر التنسيق الجديد القائم بين المانحين والعراق.

واو - أنشطة حقوق الإنسان

٤٨ - لا تزال حالة حقوق الإنسان في العراق تثير شواغل جدية. ويُبلغ عن انتهاكات حقوق الإنسان من خلال المجموعات المحلية المعنية بحقوق الإنسان والمبادرات التي يجريها مكتب حقوق الإنسان بالبعثة مع العراقيين وفي وسائط الإعلام المحلية والدولية. ولا تزال التحقيقات المباشرة في انتهاكات حقوق الإنسان تمثل تحديا بسبب الحالة الأمنية الراهنة.

٤٩ - وتشكل هجمات المتمردين المستمرة وأعمال الإرهاب والجرائم العنيفة بما فيها أعمال الخطف والتعذيب، فضلا عن الأضرار الناجمة عن الأعمال العسكرية، مصدرا رئيسيا لانتهاكات حقوق الإنسان في العراق. ومرة أخرى وقع العدد الأكبر من الإصابات في صفوف المواطنين خلال الفترة المشمولة بالتقرير كما يتبين من عدد من الهجمات التي أوقعت خسائر جسيمة. وأفادت الأرقام التي كشف عنها معهد الطب الشرعي ببغداد عن استقبال المعهد لنحو ١١٠٠ جثة، كان أكثر من ٨٠ في المائة منها به شواهد تدل على أن الوفاة نتجت عن أسباب غير طبيعية، خلال شهر تموز/يوليه من منطقة بغداد وحدها، مما يشكل زيادة كبيرة عن المعدلات المتوسطة المسجلة في الأشهر السابقة. وتدلل هذه الأرقام على منحى متدهور باطراد وتعطي مؤشرا هاما على شيوع انعدام حماية الحق في الحياة بالعراق.

٥٠ - وثمة شاغل مستمر إزاء العمليات العسكرية التي تقوم بها القوة المتعددة الجنسيات شمال العراق وفي القسم الشمالي الغربي منه، والتي تؤدي إلى مصرع وإصابة المدنيين وتشريدهم جراء الاستخدام المفرط أو العشوائي على ما يبدو للقوة. وأدى المستوى الحالي للعنف في العراق أيضا إلى الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن العراقية التي غالبا ما تفتقر إلى التدريب على كيفية معاملة الأشخاص والممتلكات. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الشرطة والقوات الخاصة العراقية، وحدها أو بمؤازرة القوة المتعددة الجنسيات، بعمليات توقيف جماعية، دون مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في غالب الأحيان. ولا تزال ترد تقارير عن إساءة معاملة المحتجزين وعدم احترام الإجراءات القضائية بشكل كاف. وعلاوة على ذلك، تشير باستمرار روايات مباشرة وغير مباشرة ترد من محافظات بغداد والبصرة والموصل وكركوك والمحافظات الكردية إلى استخدام منهجي للتعذيب خلال عمليات الاستجواب في مخافر الشرطة وفي أماكن أخرى تابعة في عديد من الأحيان لوزارة الداخلية.

٥١ - وعقد ممثلي الخاص ومكتب حقوق الإنسان بالبعثة عددا من الاجتماعات مع الحكومة العراقية (رئيس الوزراء ووزير العدل ووزير الداخلية ووزير الدفاع والمفتش العام ووزير حقوق الإنسان بالوكالة) ومع أعضاء المجتمع الدولي بهدف استرعاء انتباههم إلى ادعاءات حصول انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، والدعوة إلى إجراء تحقيقات ومراعاة الإجراءات القانونية الواجبة.

٥٢ - ولا يزال العدد الكبير للمحتجزين دون مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة يشكل مصدرا للقلق. ووفقا لبيانات وزارة حقوق الإنسان، تحتجز وزارة العدل حاليا نحو ٣٠٠ ٧ شخص، وتحتجز وزارة الدفاع ١٢٠ شخصا، ووزارة الداخلية ٢٣٠٠ شخصا، وهناك حوالي ٩٦٠٠ شخص تحتجزهم القوة المتعددة الجنسيات. وقد حدد مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة استراتيجية لمعالجة مسألة المحتجزين مع السلطات العراقية، و مع القوة المتعددة الجنسيات، وسيطبق هذه الاستراتيجية في الشهور القادمة. وخلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ آب/أغسطس، أفرجت القوة المتعددة الجنسيات عن ١٠٠٠ محتجز من سجن أبو غريب، بناء على طلب من الحكومة الانتقالية للعراق، وبمساعدها.

٥٣ - وعملا بموجب مرسوم صادر عن الحكومة، تعكف وزارة حقوق الإنسان والبعثة على إنشاء مركز وطني للأشخاص المفقودين والمختفين. وقد أكمل مشروع قانون بشأن إنشاء المركز الوطني، و ينتظر أن يُقدم قريبا إلى الجمعية الوطنية، شأنه في ذلك شأن مشروع قانون بشأن حماية المقابر الجماعية.

٥٤ - وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥، أعادت حكومة العراق العمل بعقوبة الإعدام بعد أن كانت قد ألغيت. بمرسوم صادر عن سلطة التحالف المؤقتة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ووقع لاحقا نائب رئيس العراق، بناء على السلطة المفوضة إليه من الرئيس، أمرا بالإعدام في حق ثلاثة عراقيين أدينوا بجرائم الاختطاف والاعتصاب والقتل. وقد نُفذ الحكم في ٣١ آب/أغسطس. وأُعرب ممثلي الخاص في بيانين صادرين في ٢٠ آب/أغسطس و ٣ أيلول/سبتمبر عن عميق أسفه إزاء إعادة العمل بعقوبة الإعدام، مذكرا بأن لجنة حقوق الإنسان في جنيف أدانت تطبيق عقوبة الإعدام، وذلك في وقت قريب جدا في قرارها ٥٩/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل. وفي ٢٤ آب/أغسطس، صدر حكم بالإعدام في الكوت على شخص آخر، مدان في جريمة قتل.

٥٥ - وفي ٣ آب/أغسطس، أجازت الجمعية الوطنية قانونا قدمه المؤتمر الوطني العراقي لإنشاء محكمة جنائية عراقية عليا تُدمج في نظام المحاكم الاتحادية العادية وتحل محل المحكمة العراقية الخاصة التي أنشأها مجلس الحكم في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ كهيئة مستقلة. ولا يبدو أن القانون الجديد قد عالج عددا من شواغل حقوق الإنسان التي كانت قائمة فيما يتصل بالمحكمة السابقة، مثل الافتقار إلى الشفافية في الإجراءات، وتطبيق عقوبة الإعدام، وحقوق المتهم. ويدرس مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة حاليا الخيارات المتعلقة بتنسيق تدفق المعلومات.

زاي - الأنشطة الإعلامية

٥٦ - واصل مكتب الإعلام التابع للبعثة جهوده من أجل زيادة الوعي بما تقوم به البعثة من عمل في المجالين السياسي والإنساني ومجال الإعمار. ونفذ المكتب أنشطة توعية أخرى، شملت إذكاء وعي الجمهور بعملية وضع الدستور. وأطلق مبادرة "ركن الدستور" التي هي عبارة عن عمود ينشر أسبوعيا في صحيفة يومية رئيسية تصدر في بغداد ويُبرز كل أسبوع جانبا مختلفا من جوانب الدستور. وتُنشر نفس العمود أيضا في وسائل الإعلام الكردية.

٥٧ - وتولى المكتب أيضا تنسيق حملات الاتصال الصحفي التي قامت بها البعثة خلال المؤتمر الدولي المعني بالعراق المعقود في بروكسل في حزيران/يونيه، وقاد حملة إعلامية للترويج لاجتماع لجنة المانحين لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق الذي عقد في منطقة البحر الميت بالأردن خلال شهر تموز/يوليه.

رابعاً - المسائل الأمنية والتشغيلية

ألف - الأمن

٥٨ - ما زالت الحالة الأمنية بالعراق تبعث على القلق البالغ. وقد رافق تطور العملية السياسية تصاعد في العنف والتهديد وأعمال القتل. وأدى العدد المرتفع للهجمات في بغداد وفي أنحاء أخرى من البلاد إلى ارتفاع أرقام الخسائر، لا سيما في صفوف المدنيين، كما يبرز نمطها حقيقة أنه لا توجد طائفة - كردية كانت أو شيعية أو سنية - في مأمن من العنف. بل إن الهجمات التي تُنفذها العناصر المناوئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بلغت ذروتها منذ انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، مما أدى إلى مقتل أعداد كبيرة من المدنيين العراقيين، وأفراد قوات الأمن العراقية، وأفراد القوة المتعددة الجنسيات.

٥٩ - وبينما تستمر أعمال العنف في معظم أنحاء العراق، فإن بغداد والموصل ومحافظة الأنبار الواقعة في الجزء الغربي من البلاد هي المناطق التي كانت أكثرها تضرراً، وكانت منطقة الجنوب ومنطقة كردستان أقل المناطق تضرراً. وقد تصاعدت الهجمات من حيث تطورها واتساع نطاقها وقوة فتكها، مما يستلزم الاستعراض المستمر لترتيبات الأمم المتحدة المتعلقة بالحماية، بالتعاون مع القوة المتعددة الجنسيات. ولعل أكثر التطورات إثارة للقلق فيما يتصل بأمن وجود الأمم المتحدة هي الهجمات غير المسبوقة التي استهدفت الدبلوماسيين. ولذلك فإن موظفي الأمم المتحدة ما زالوا معرضين لخطر كبير.

٦٠ - وفي ٤ آب/أغسطس، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦١٨ (٢٠٠٥) الذي يدين فيه بأقوى العبارات، ودونما تحفظ، ما يقع في العراق من هجمات إرهابية. ويحيط فيه المجلس علماً أيضاً بالهجمات التي وقعت في الأسابيع الأخيرة وأودت بحياة أكثر من مائة شخص، من بينهم اثنان وثلاثون طفلاً، وموظفون في اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، وخبير استشاري في اللجنة المكلفة بصياغة دستور دائم. ويحث المجلس أيضاً بقوة الدول الأعضاء على أن تمنع عبور الإرهابيين إلى العراق ومنه، ونقل الأسلحة إلى الإرهابيين، وتوفير التمويل الذي يمكن أن يدعمهم، ويؤكد من جديد في هذا الصدد أهمية تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة، ولا سيما البلدان المجاورة للعراق.

٦١ - وبينما يزداد عدد موظفي الأمم المتحدة بالعراق تدريجياً، تُشكل البيئة الأمنية عائقاً أمام المنظمة من حيث وجودها وأنشطتها في العراق. وعلى نحو ما هو مفصل في تقرير المؤرخ آب/أغسطس (S/2004/625)، فإن موظفي الأمم المتحدة يعملون في ظل عدد من تدابير الحماية القوية، تشمل تعزيز مستويات الحد الأدنى من الأمن في المكاتب وأماكن الإقامة، وتعزيز بنية إدارة الأمن، وزيادة التدريب في المجال الأمني، وتوفير حماية مباشرة

للمرافق والتنقلات من خلال القوة المتعددة الجنسيات. وينبغي عدم الاستهانة بالقيود التي تفرضها هذه التدابير: فالتنقل خارج منطقة بغداد الدولية، أو ما شابهها من المجمعات ذات الحماية المشددة في الأنحاء الأخرى من البلد، لا يزال يشكل خطرا كبيرا ويعتمد بالتالي على الحماية التي توفرها القوة المتعددة الجنسيات. وتزيد من تعقد عملية بناء مرافق إضافية، سواء كانت مكاتب أو أماكن للمعيشة، الحاجة إلى كفالة أنها تفي بالمعايير الصارمة للحماية اللازمة للقيام بعمليات في بيئة تشكل فيها الأجهزة المتفجرة والمهجمات الانتحارية بالقبائل والنيران غير المباشرة خطرا دائما. كما يواجه الموظفون المعينون محليا قيودا شديدة بسبب المبادئ التوجيهية والاحتياطات الأمنية. ورغم كثرة ما يلزم القيام به من أعمال هامة في جميع أنحاء البلد، فإن التوسع في العمل يلزم أن يتم بحذر في ظل الحالة الأمنية الصعبة.

٦٢ - وكما ورد في التقارير السابقة، فإن حماية الأمم المتحدة في العراق مسؤولية مشتركة بين المنظمة والقوة المتعددة الجنسيات. وتوفر القوة المتعددة الجنسيات الحماية المباشرة لمرافق الأمم المتحدة وتنقلاتها في العراق بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). كما توفر أيضا الدعم التشغيلي الأساسي الذي يشمل النقل الجوي والاستجابات الطبية وغيرها من الاستجابات لحالات الطوارئ. وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، كان قد تم نشر وحدات من جورجيا ورومانيا، طبقا للفقرة ١٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، بهدف توفير الأمن الثابت وأمن المناطق المحيطة بمرافق الأمم المتحدة في بغداد والبصرة على التوالي.

٦٣ - وفي أبريل، تواصل الوحدة التابعة لجمهورية كوريا توفير أماكن الإقامة والحماية لمفرزة اتصال تابعة للأمم المتحدة ريثما يكتمل بناء مرفق مستقل للأمم المتحدة يجري تشييده حاليا. ويجري التخطيط لاتخاذ ترتيبات لتوفير حماية كافية بواسطة "حلقة وسطى" لمرفق الأمم المتحدة وتنقلاتها لوجودها في أبريل. وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، تبرعت ١٤ دولة عضوا بما مجموعه ١٦,٥ مليون دولار لصالح صندوق استثماري أنشئ لغرض دعم كيان مميز ("الحلقة الوسطى") تحت القيادة الموحدة للقوة المتعددة الجنسيات. ويتم أداء المدفوعات الأولى لوحدات الكيان المميز وفقا للآلية المتفق عليها واختصاصات الصندوق.

٦٤ - وفي الوقت الذي تواصل فيه المنظمة اعتمادها حصرا على النقل الجوي الذي توفره القوة المتعددة الجنسيات، فإنني قد قدرت أن أنشطة الأمم المتحدة وأمنها، سواء في الحالة الراهنة أو ما يعتزم القيام به، ستتعزيز بشكل أكبر لو وفرت إمكانات جوية عسكرية مكرسة لها. وإنني بصدد السعي إلى توفير هذه الإمكانيات من جانب الدول الأعضاء.

٦٥ - واستكملت وحدة سلامة البعثة وأمنها بفريق مكون من أربعة من المستشارين العسكريين للأمم المتحدة، ساهمت بهم الدول الأعضاء، لتيسير الاتصال اليومي بالقوة المتعددة الجنسيات فيما يتعلق بالحماية والمعلومات الأمنية.

٦٦ - ومنتظر، مرور الزمن، أن تضطلع حكومة العراق تدريجياً بدور أكبر في صون الأمن والاستقرار في البلد. بيد أنه يلزم إيلاء عناية كبيرة لكفالة أن يظل وجود الأمم المتحدة، ما دام مستوى ما تواجهه من تهديد ومخاطر دون انخفاض، يحظى بحماية موثوقة وفعالة لا توائي فيها كما يحظى بأشكال أخرى من أشكال الدعم في حالات الطوارئ بمستوى مكافئ لما هو متوفر للقوة المتعددة الجنسيات. ومن الأهمية بمكان أن يتم تبادل المعلومات عن الخطط، بما فيها المعلومات والتقييمات المتعلقة بالأمن، بصراحة وفي الوقت المناسب لضمان توفير حماية كاملة ومستمرة لوجود الأمم المتحدة في العراق.

٦٧ - وستظل الترتيبات الأمنية، التي يجب أن تظل قيد الاستعراض المستمر، هي التي تحدد بدرجة كبيرة نطاق وحجم ما تستطيع الأمم المتحدة تحقيقه. وكما أشير إليه في التقارير السابقة، فإن وضع الضمانات الضرورية التي تمكن الأمم المتحدة من العمل بأمان في العراق، هي عملية مستهلكة للوقت ومكلفة. وعليه، فإن استمرار الدول الأعضاء في تفهم الوضع وقيامها بتخصيص ما يلزم من موظفين ومعدات وأموال تشغيلية للبعثة، فضلاً عن المساهمة بوحدات في القوة المتعددة الجنسيات لأغراض حماية الأمم المتحدة، هو أمر موضع ترحيب بالغ.

باء - المرافق واللوجيستيات

٦٨ - على الرغم من احتفاظ البعثة بمكاتب لها في العراق والكويت والأردن، فإن تركيزها الأساسي ينصب على تعزيز وجودها داخل العراق. ورغم التحديات اللوجيستية والمعوقات الأمنية، أحرز تقدم مطرد وهام في مجال تعزيز وجود الأمم المتحدة بالعراق.

٦٩ - وقد واصلت البعثة تطوير عناصر مقرها. ويجري حالياً استكمال خطط إنشاء أماكن ومرافق إضافية للإقامة للدعم اللوجيستي داخل المنطقة الدولية في بغداد. ويتوقف إنجاز هذه الخطط على الحصول على ضمانات من القوة المتعددة الجنسيات بأن التدابير الأمنية الملائمة والكافية ستظل قائمة ومتاحة للأمم المتحدة في المستقبل المنظور. ويعمل ممثلي الخاص، هو وفريقه، مع كل من القوة المتعددة الجنسيات والحكومة العراقية من أجل استكشاف إمكانيات أخرى لتوفير أماكن إقامة آمنة ومأمونة.

٧٠ - وقد أنشئ وجود للبعثة من خلال مفرزات اتصال تابعة للأمم المتحدة في البصرة وإربيل. ويجري تحديد الأماكن في البصرة بهدف الانتهاء من أعمال البناء بحلول منتصف

تشرين الثاني/نوفمبر وشغل تلك الأماكن تماما في أواخر كانون الأول/ديسمبر. أما عملية بناء مرافق دائمة في إربيل فهي في مرحلة متقدمة، ومن الأرجح أن تشغل تماما بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر، رهنا باتخاذ الترتيبات الأمنية الكافية، بما في ذلك توفير حماية "الحلقة الوسطى" الكاملة.

٧١ - ويسير العمل بصورة جيدة في مكتي الأمم المتحدة في عمان والكويت حيث يقدمان دعما قيما إلى البعثة في بغداد.

٧٢ - ويجري توفير خدمات لوجيستية للمحافظة على الأرواح عن طريق الترتيبات التعاقدية المباشرة وعن طريق اتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة. وتُدار عملية توفير الدعم المماثل لموظفي الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج في إطار اتفاق لتوفير الخدمات المشتركة. وتبذل البعثة قصاراها من أجل توفير دعمها بنفسها، وعرضت بالفعل العديد من عقود الدعم الذاتي في بغداد.

جيم - الاتفاقات

٧٣ - تم التوقيع مع حكومة العراق، في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ على اتفاق مركز البعثة. وسيدخل الاتفاق حيز النفاذ بعد تبادل مذكرات بين الطرفين تؤكد موافقة السلطات المختصة فيهما على الاتفاق. ومع أن الأمم المتحدة أرسلت مذكرة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، لم ترد بعد مذكرة من حكومة العراق.

٧٤ - وما زالت مذكرة التفاهم بين حكومة الكويت والأمم المتحدة في انتظار التصديق عليها من جانب السلطات المختصة في دولة الكويت. وأشارت البعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة في رسالة مؤرخة ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى أن مذكرة التفاهم لا تزال قيد نظر السلطات المختصة، وأعربت عن ثقتها في أن الجمعية الوطنية الكويتية ستصدق عليها خلال دورتها التشريعية القادمة. ومن الضروري أن يتم التصديق على هذا الاتفاق من أجل وضع حد للوضع القانوني المتببس للبعثة، بالرغم مما قدمته حكومة الكويت حتى الآن من تعاون مع البعثة.

٧٥ - والاتفاق بشأن مركز مكتب البعثة في الأردن قائم منذ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

٧٦ - أما الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن حماية القوة المتعددة الجنسيات لوجود الأمم المتحدة في العراق، فهو قيد النظر حاليا في وزارة الدفاع بالولايات المتحدة. ووردت تعليقات من وزارة الدفاع بالولايات المتحدة بشأن الاتفاق في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، واستعرضها مكتب الشؤون القانونية بالتشاور مع ممثلي الخاص وبعض إدارات

الأمانة العامة الأخرى. وقدم مشروع منقح للاتفاق إلى الولايات المتحدة في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥. وأتطلع إلى وضع الصيغة النهائية لهذا الاتفاق الهام، الذي يتوقف عليه مباشرة استمرار سلامة وأمن الرجال والنساء الذين يشكلون وجود الأمم المتحدة في العراق.

خامسا - ملاحظات

٧٧ - أشركت العملية الدستورية الشعب العراقي في حوار غير مسبوق بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه بلادهم، وقد ولد هذا الحوار زخما سياسيا كبيرا برغم الظروف الصعبة التي تتم في ظلها هذه العملية. وتشير التأخيرات التي اكتنفت تشكيل المؤسسات الانتقالية ولجنة صياغة الدستور بعد انتخابات كانون الثاني/يناير، والمفاوضات المطولة بشأن المشروع، وحالات الخروج عن الإجراءات التي سبق الاتفاق عليها، فضلا عن قرار بعض الفئات حجب تأييدها للنص النهائي، إلى أنه كان من الممكن أن تكون العملية أكثر شمولاً وتشاركية وشفافية واستجابة لاحتياجات الشعب العراقي وتطلعاته.

٧٨ - غير أن هناك بعض المسائل الأساسية التي يبدو أنها لم تسوّ تماماً حتى الآن من خلال عملية وضع الدستور. ومن الأهمية بمكان أن تستمر جميع الطوائف العراقية المختلفة والكيانات السياسية في العمل معا على معالجة هذه المسائل من أجل التوصل إلى توافق عريض في الآراء السياسية من خلال عملية ديمقراطية، تتوفر فيها الحماية للمصالح الأساسية لجميع الأطراف المعنية. ويتيح الاستفتاء والانتخابات المقرر إجراؤهما في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر، على التوالي، فرصة أخرى للمشاركة في تشكيل المؤسسات العراقية.

٧٩ - ومن دواعي سروري أن الظروف قد سمحت للأمم المتحدة بأن تدعم العملية الدستورية طبقاً للولاية التي كُلفت بها. بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وستواصل الأمم المتحدة بذل جهودها لتقديم الدعم الضروري لعملية الاستفتاء والانتخابية الوطنية القادمتين. وفيما يخص الاستفتاء، ستقوم الأمم المتحدة ببرنامج توعية جماهيرية لتمكين الشعب العراقي من اتخاذ خيارات مستنيرة. والأمم المتحدة على استعداد أيضاً لتقديم المشورة التقنية وبناء القدرات للمؤسسات المتصور إنشاؤها في ضوء الدستور. وكما أبرز اجتماع المانحين، المعقود في عمان في تموز/يوليه، يتطلب التخطيط للانتخابات وتنظيمها وعقد زهاء ١٠٧ ملايين دولار من الدعم المالي الدولي، علاوة على ما توفره حكومة العراق من أموال. وأهيب بالدول الأعضاء أن تسهم في تلبية هذه الاحتياجات.

٨٠ - وأكدت عملية وضع الدستور أيضا ضرورة وجود مرحلة انتقالية تتسم بالشمولية والتشاركية والشفافية للتخفيف من وطأة البيئة الأمنية المضطربة، التي تدهورت في أجزاء معينة من البلاد. ولا يزال من دواعي قلقي البالغ تزايد أعداد الإصابات والأضرار البالغة بين صفوف المدنيين. ولا يكاد يكون هناك عراقي واحد بقي بمأمن من مستويات العنف السائدة. ويشكل تواصل أعمال الإرهاب، والجرائم العنيفة، وحالات الاختطاف والتعذيب، وما تلحقه أنشطة قوات الأمن والمجموعات شبه العسكرية من أضرار، مصدرا يبعث على القلق لانتهاكات حقوق الإنسان في البلاد. ويعاني المدنيون أيضا من انعدام الحماية لحقوقهم المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتشكل أوجه القصور في نظام إقامة العدل، خاصة فيما يتعلق بمعالجة ملاسبات الاحتجاز وظروفه، تحديا رئيسيا. وفضلا عن ذلك، فإن نقص الخدمات الأساسية وضيق الآفاق الاقتصادية يزيدان من تكريس الشعور لدى كثير من العراقيين بأن العملية السياسية عجزت حتى الآن عن أن تحقق تماما ما دعت به من حياة أفضل.

٨١ - ولزام على حكومة العراق ضمان استخدام أجهزتها الأمنية للقوة بالشكل المناسب والمشروع، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين العراقيين. ويمثل بناء قدرات القوات الأمنية العراقية لتمكينها من تحمل مسؤوليتها الكاملة عن أمن بلادها، وتمتعها باحترام وثقة جميع المواطنين العراقيين، مهمة حاسمة وذات طبيعة مستمرة، ومن التدابير الضرورية في هذا الصدد إعادة الدمج الكاملة للمليشيات والقوات شبه العسكرية المحلية في هذا الجهاز الأمني العراقي الجديد.

٨٢ - وستظل المصالحة الوطنية تمثل التحدي الرئيسي أمام الشعب العراقي. ومن الضروري منح ضمانات للمجموعات التي بقيت حتى الآن خارج العملية السياسية بأن شواغلها سيتم تناولها في إطار الحوار الوطني. وعلى هذه المجموعات أن تقدم من جانبها ضمانات بأنها ملتزمة بالوقوف في وجه السعي إلى تحقيق الأهداف السياسية عن طريق العنف، لا سيما الاستهداف المتعمد للمدنيين الأبرياء، وأنه يمكن التعويل عليها في هذا الصدد، فضلا عن التزامها بالعمل من أجل تحقيق الصالح الوطني للشعب العراقي بأسره. ومن العوامل التي ستحدد أيضا نجاح العملية الانتقالية العراقية وضع نظام لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات والحقوق الجنسانية، يتفق مع المعايير الدولية، وتتوفر له المؤسسات والممارسات الداعمة.

٨٣ - وثمة دور مهم يقوم به المجتمع الدولي في مساعدة الحكومة بشكل فعال في تحقيق طموحات الشعب العراقي. وتتحمل بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية مسؤولية خاصة في هذا الصدد. وتمثل الاجتماعات الدولية التي عقدت مؤخرا، بما في ذلك المؤتمر الدولي للعراق

الذي عُقد في بروكسل، واجتماع مرفق الصناديق الدولية لإعمار العراق الذي عقد في الأردن، والمبادرات الإقليمية الجارية، عناصر تبعث على التفاؤل بتعاون دولي أكبر دعماً للعملية الانتقالية في العراق.

٨٤ - وعلى الرغم من العوائق الإجرائية والأمنية الشديدة، تمكنت الأمم المتحدة من زيادة حضورها الدولي في العراق بأكثر من عشرة أضعافه منذ استئناف البعثة لعملياتها في العراق في آب/أغسطس ٢٠٠٤. وستبقى قيد الاستعراض مستويات التوظيف للفترة المتبقية من سنة ٢٠٠٥. ويظل المبدأ الأساسي الذي يرشد أنشطة البعثة في الوفاء بولايتها، سواء داخل العراق أو من خارجه، ضمان أمن الموظفين، وطينين ودوليين على حد سواء. وترحب الأمم المتحدة بالمساعدة التي تواصل القوة المتعددة الجنسيات تقديمها تسهيلاً لحضور الأمم المتحدة في العراق، وبالتدابير الأمنية الإضافية لحماية مرافق البعثة وموظفيها التي تساهم في توفيرها بسخاء حكومات فيجي وجورجيا وجمهورية كوريا ورومانيا. وأتوقع الإبقاء على هذا الدعم في المستقبل. ومن شأن النقل المترقب والتدريجي للمسؤوليات من القوة المتعددة الجنسيات إلى قوات الأمن العراقية الجديدة إيجاد بيئة أمنية جديدة سيكون لها تأثير مهم على عمليات البعثة. وربما تتضح معالم هذا النقل، من الضروري استعراض ترتيبات بيئة عملنا، وإقامة موظفينا، وسبل دعم الحياة، بعناية، مع أخذ أية تغييرات في النهج الأمني في كامل الحسبان. ومن الضروري توفير إمكانيات جوية مكرسة للبعثة لتسهيل عملياتها بشكل أكبر.

٨٥ - وفي نهاية المطاف، تقع على عاتق الأحزاب والجماعات السياسية العراقية مسؤولية وضع نهج لتسوية الخلافات، تحقق فائدة الجميع وتستجيب لمطالب جميع الأطياف السياسية. ويجب على جميع الجماعات، في سعيها لتحقيق المصالح المتعلقة بسياسات كل منها، بناء جسور الأمل والثقة فيما بينها، بغية تعزيز إحساسها بروح المواطنة والحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه وسيادته واستقلاله السياسي. وإلا، فإن تزايد التوترات الطائفية وأعمال العنف يحمل في طياته إمكانية تصاعد الوضع ليصبح صراعاً مدنياً خطيراً.

٨٦ - وستواصل الأمم المتحدة، رهناً بما تسمح به الظروف، تقديم المساعدة إلى الشعب العراقي خلال هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ بلاده، في بناء الأسس لعراق مسالم ومستقر وديمقراطي ومتحد.

٨٧ - وأخيراً، أود أن أشيد بممثلي الخاص، أشرف قاضي، لقدراته القيادية، وأثني على موظفيه الوطنيين والدوليين، وكذلك على موظفي الوكالات لتفانيهم في تنفيذ ولاية البعثة في ظل ظروف بالغة الصعوبة.